«أدنوك» و«توتال» تنتجان أول كمية من الغاز غير التقليدي في الإمارات

تطوير الاستكشاف وتوفير الفرص لخفض التكلفة وتعزيز الكفاءة

قطفت شركة بترول أبوظبي "أدنوك" ثمار شراكتها مع "توتال" الفرنسية بإنتاج أول كمية من الغاز غير التقليدي في الإمارات، ما سيسرع وتيرة استكشاف وتطوير الموارد ويدعم خطط تحقيق الاكتفاء الذاتي التي تندرج في قلب استراتيجية دولة الإمارات لاستثمار الطاقة.

أبوظبي - أحرزت أدنوك تقدما كبيرا في الاستكشاف والتطوير بتمكنها من إنتاج أول كمية من الغاز غير التقليدي في الإمارات بالشراكة مع توتال الفرنسية ما سيمكن من توفير فرص لخفض التكلفة وتعزيز الكفاءة.

وأعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" وشركة "توتال" الفرنسية، الأربعاء، عن إنتاج أول كمية من الغاز غير التقليدي في دولة الإمارات، وذلك من امتياز حوض غاز الذياب غير التقليدي الموجود في الرويس على مسافة 200 كيلومتر غرب مدينة أبوظبي.

ويشكل الإعلان تقدماً كبيراً نحو تحقيق خطة الاستغلال الكامل لامتياز الغاز غير التقليدي، وخطوة مهمة نحو تحقيق هدف أدنوك بإنتاج مليار قدم مكعبة يومياً من موارد الغاز غير التقليدي قبل عام 2030، وذلك ضمن سعيها المستمر لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز لدولة الإمارات.

ياسر سعيد المزروعي

خطوة تدعم تحقيق اكتفائنا الذاتي من الغاز

ويأتي إنتاج أول كمية من امتياز حوض غاز الذياب في الرويس بعد عامين فقط من توقيع "أدنوك" و"توتال" اتفاقية امتياز تاريخية تعد الأولى من نوعها في المنطقة في مجال الغاز غير التقليدي. كما يمثل هذا الإنتاج المرة الأولى التي ينجح فيها مشروع لتطوير الغاز غير التقليدي في الشرق الأوسط بضخ إنتاجه إلى خط الأنابيب في مرحلة مبكرة من جدول المشروع.

ويعود هذا التقدم إلى الالتزام والتعاون الفعال بين شركتي "أدنوك" و"توتال"، وهو ما مكّن الطرفين من تسريع وتيرة استكشاف وتطوير موارد الغاز غير التقليدي، والنجاح في تطوير عمليات خاصة للتعامل مع طبيعة مكامن الغاز غير التقليدي الموجود في دولة الإمارات.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات (وام) إلى ياسر سعيد المزروعي، الرئيس التنفيذي لدائرة الاستكشاف والتطوير والإنتاج في أدنوك قوله "يمثل هذا الإنجاز علامة بارزة جديدة ضمن جهود استكشاف وتطوير موارد الغاز غير التقليدي في أبوظبي، وخطوة إضافية في تنفيذ استراتيجيتنا الشاملة للغاز والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز في دولة الإمارات."

وأضاف أن "التقدم المتسارع في إنجاز مشروع غاز الذياب في الرويس يعكس نجاح الشراكة طويلة الأمد بين أدنوك وتوتال والتي مكنتنا من تعزيز خبراتنا ومعرفتنا في مجال استكشاف وتطوير موارد الغاز غير التقليدي في أبوظبي وتوفير فرص لخفض التكلفة وتعزيز الكفاءة."

وتابع "سنواصل في أدنوك المضي قدماً في تطوير هذا الامتياز والاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي يوفرها وصولاً إلى تحقيق قيمة مستدامة لدولة الإمارات وشعبها".

ويأتي هذا الإنجاز في أعقاب جهود أدنوك المستمرة منذ عام 2016 لاستكشاف وتطوير موارد الغاز غير التقليدي في إمارة أبوظبي، وبعد عام واحد من إعلان المجلس الأعلى للبترول عن اكتشاف 160 تريليون قدم مكعبة قياسية من موارد الغاز غير التقليدي والقابلة للاستخراج.

ويتم ضخ إنتاج الغاز غير التقليدي من خلال خط أنابيب مخصص ومنشأة مركزية لاستلام الإنتاج الأولي في حوض غاز الذياب في الرويس، مما يتيح توزيع الغاز المنتج من خلال شبكة الغاز التابعة لأدنوك.

ويستفيد امتياز الغاز غير التقليدي بشكل كبير من موقعه الاستراتيجي بالقرب من منطقة الرويس الصناعية التابعة لأدنوك، ما يوفر إمكانية الوصول إلى السوق ويسمح للعمليات بالاستفادة من مرافق البنية التحتية الواسعة والحديثة التابعة لأدنوك والتي تدعم نمو وتطور قطاع الغاز غير التقليدي في دولة الإمارات.

وكانت "أدنوك" قد وقعت في نوفمبر 2018 اتفاقية امتياز مع شركة "توتال" الفرنسية حصلت بموجبها هذه الأخيرة على حصة 40 في المئة من امتياز حوض غاز الذياب غير التقليدي في منطقة الرويس. ووفقاً للاتفاقية تقوم "توتال" باستكشاف وتقييم وتطوير موارد الغاز غير التقليدي في منطقة الامتياز.

وإلى جانب تطويرها لحوض غاز الذياب غير التقليدي في منطقة الرويس، تعمل أدنوك على تعزيز وتحقيق أقصى قيمة ممكنة من مشروع "غشا" والأغطية الغازية العملاقة في أبوظبي، إضافة إلى عدد من تجمعات الغاز الطبيعي الجديدة التي تواصل تقييمها وتطويرها مع متابعة الشركة لأنشطتها الاستكشافية.

ويرى خبراء أن هذه المشاريع تسهم في دعم أهداف الإمارات الطموحة في قطاع الغاز وتتيح للمستثمرين فرصة فريدة للاستثمار في أصول ممتازة للبنية التحتية للطاقة منخفضة المخاطر والتي تحقق لهم تدفقات نقدية مستقرة وطويلة الأجل من واحدة من أهم شركات الطاقة في العالم على صعيد التصنيف الائتماني.

وتنفرد أدنوك باستقطاب المستثمرين العالميين إلى بنية الطاقة التحتية في الشرق الأوسط، التي لم تشهد سابقا سوى صفقة استثمار واحدة في شبكة أنابيب النفط التابعة لأدنوك.

وكانت أدنوك الشركة المملوكة لحكومة أبوظبي قد منحت توتال في نوفمبر 2018 حصة تقدر بنحو 40 في المئة لاستكشاف وتقييم وتطوير موارد الغاز غير التقليدي، في هذا الامتياز الاستراتيجي الذي يعد خطوة مهمة نحو إنتاج مليار قدم مكعبة يوميا من موارد الغاز قبل عام 2030.

خطط محورية تعكس رؤية مستدامة

عقارات كاسدة تبحث عن مشتر

أزمة العقارات تدفع قطر لبيع الإقامة للمستثمرين الأجانب

تداعيات المقاطعة الاقتصادية الخليجية تخفض الطلب على القطاع

دفعت أزمة ركود العقارات المدفوعة بالمقاطعة العربية قطر إلى منح امتيازات غير مسبوقة ببيع الإقامة المؤقتة والدائمة للمستثمرين الأجانب قصد نفض غبار الكساد عن القطاع وتنويع مصادر التمويل في ظل متاعب الاقتصاد جراء جائحة كورونا.

الدوحة - فتحت قطر سوقها العقارية للأجانب لتمنح أولئك الذين يشترون منازل أو متاجر، إقامة مؤقّتة أو دائمة، في ظل محاولات الدوحة لتخفيف تداعيات انهيار الطلب على عقاراتها بفعل المقاطعة الخليجية.

والخطة التي أُعلن عنها في سبتمبر، هي الأحدث ضمن سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تنويع اقتصاد قطر بعيدا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري وجذب رأس المال الأجنبي قبل بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

وتتم دعوة الأفراد الأثرياء للنظر في إمكانية الاستثمار في أبراج جزيرة اللؤلؤ الاصطناعية في الدوحة أو مشروع مدينة لوسيل الجديد الذي يحيط باستاد كأس العالم الأكبر.

كما أنّ شراء متاجر للبيع بالتجزئة في مراكز التسوق تؤهل مشتريها أيضا للحصول على الإقامة.

ويمكن لهذه الخطة أن تساعد في التعامل مع زيادة العروض التي تركت الأبراج نصف فارغة وشهدت الأسعار فيها تراجعا بنحو الثلث منذ عام 2016، وفقا لمؤشر أسعار العقارات السكنية لشركة "فالوسترات" الاستشارية. وكان المستثمرون في السابق يحتاجون إلى رعاية من شركة قطرية أو فرد للحصول على الإقامة، لكن بات شراء عقار بقيمة مئتي ألف دولار يؤمّن إقامة مؤقتة طوال مدة ملكية العقار. كما أن شراء عقار بقيمة مليون دولار يمنح الشاري الإقامة الدائمة ومنافعها، بما في ذلك التعليم المجاني والرعاية الصحية.

وتقول مديرة التسويق في إحدى الشركات تينا تشادا، وهي كينية تعيش في قطر منذ 15 عاما، "السبب في أنني لم أشتر في وقت سابق أنه كانت هناك أمور كثيرة غير واضحة". لكنّها الآن تبحث عن "عقار للعيش فيه يمكنني استخدامه للحصول على إقامة دائمة"، مضيفة "أعتقد أنّ هذا سيسمح لي باعتبار أن قطر وطني. وأشعر براحة أكبر الآن".

وذكرت أنّ تأشيرة الإقامة ستسمح لها أيضا بإحضار عائلتها، وخصوصا والديها المسنّين، إلى قطر من نيروبي، قائلة "إنها دولة آمنة مقارنة بكينيا".

ويمكن للأجانب الآن البحث عن منازل في 25 منطقة في قطر معظمها داخل وحول العاصمة الدوحة، بينها تسع مناطق على أساس التملك الحر والباقي بعقود إيجار لمدة 99 عاما. ولطالما اعتمدت دول الخليج على المهارات والخبرات الأجنبية لاستثمار عائداتها النفطية في بناء مدن كبرى، لكنّها نادرا ما سهّلت استقرار المغتربين للإقامة بشكل دائم فيها.

وتوجد مخططات مماثلة في أماكن أخرى من الخليج. إذ تقدّم دبي تأشيرة إقامة لمدة عشر سنوات مقابل استثمار بقيمة 2.7 مليون دولار، 40 في المئة منها في سوق العقارات.

وقد واجهت مخططات "التأشيرات الذهبية" وجوازات السفر الاستثمارية في عدد من الدول تدقيقا بسبب مزاعم بأنها اجتذبت فسادا وغسيل أموال.

> **200**
> **ألف دولار قيمة شراء العقار الكفيل بضمان إقامة مؤقتة للمستثمرين طوال مدة الملكية**

في قطر، لا يزال من غير الواضح مدى جاذبية الدولة الصغيرة المحافظة حيث تُطبق قيود صارمة على بعض الحريات ومبيعات الكحول، بالنسبة إلى المشترين العالميين الأثرياء.

ويعني استثمار مئتي ألف دولار مثلا مبلغ يكفي لشراء استوديو بمساحة 50 مترا مربعا في مشروع فوكس هيلز الجديد في لوسيل شمال الدوحة، بينما سيغطي مبلغ المليون دولار مساحة 330 مترا مربّعا لشقة مطلة على البحر في جزيرة اللؤلؤة.

ويقول المسؤول في وزارة العدل سعيد عبدالله السويدي "تمّ تحديد هذه المناطق لأن لديها بنية تحتية حديثة ومتطورة.. بالإضافة إلى إطلالة مميزة على البحر لمعظم مبانيها".

وأضاف "لا يوجد طلب كبير، لكنّنا نحاول تشجيع الاستثمار العقاري. نهدف إلى تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط والغاز".

ويمثّل هذا الأمر خطوة تغيير كبرى في الإمارة الخليجية حيث 90 في المئة من 2.75 مليون عامل يحملون تأشيرات مؤقتة، ويعمل معظمهم في مشاريع مرتبطة ببطولة كأس العالم 2022.

ويقول أحد السماسرة العقاريين الذين يروجون للبرنامج "الفكرة برمتها هي أن يعمل الوافدون والمواطنون المحليون معًا ويحاولوا الترويج لنظرة طويلة الأجل لقطر".

ويرى أوليفر إسيكس، وكيل العقارات في "سوثبيز" في الدوحة، أنه "في ظل الضجة حول (بطولة) عام 2022، أعتقد أن هذا سيخلق بطبيعة الحال المزيد من الطلب".

وفي تقرير صدر الشهر الماضي، قالت شركات متخصصة، إنّ العقارات السكنية لم تتضرر بشدة من تبعات انتشار فايروس كورونا المستجد في قطر. ومع ذلك، أدّت التدابير المفروضة للوقاية من كوفيد – 19 إلى تسريح موظفين حكوميين وفي شركات خاصة، ما أدّى بشكل غير مباشر إلى هجرة قوة عاملة كبيرة.

العربية للطيران أبوظبي تجري محادثات مع الحكومة للحصول على تمويل

أبوظبي - عرقل فايروس كورونا نشاط شركة الطيران الجوي العربية للطيران ما أجبرها على طلب تمويل من الحكومة لمواصلة نشاطها حيث تزامنت انطلاقة الشركة مع ذروة تفشي الموجة الأولى للوباء.

وقال الرئيس التنفيذي للعربية للطيران المدرجة في الإمارات إنها تجري محادثات مع الحكومة بشأن دعم مالي لمساعدتها في اجتياز أزمة فايروس كورونا.

وبسؤاله عما إذا كانت شركة الطيران منخفض التكلفة تحتاج تمويلا مؤقتا من الحكومة، قال الرئيس التنفيذي عادل علي في قمة كابا للطيران المنعقدة عن بعد "قدمنا طلبا. إذا جاء، سنكون في غاية السعادة. سيساعدنا في سداد أسرع لبعض الديون المتخلدة علينا، إذا لم يأت أعتقد أنه يمكننا الاستمرار لبعض الوقت في المستقبل".

وفقدت العربية للطيران 212.5 مليون درهم (57.86 مليون دولار) في التسعة أشهر الأولى من العام مقارنة مع ربح 791 مليون درهم في نفس الفترة قبل عام.

وكانت العربية للطيران أبوظبي، وهي أول شركة طيران اقتصادي منخفض التكلفة ومقرها العاصمة الإماراتية، قد دشنت باكورة رحلاتها منتصف يوليو الماضي من بوابة مصر.

وتزامن انطلاق أولى رحلات العربية للطيران أبوظبي، في ظل خسائر كبيرة يعانيها قطاع الطيران العالمي في ظل تحديات غير مسبوقة نتيجة وباء كورونا المستجد.

وبدأت العربية للطيران أبوظبي عملياتها بطائرتين من طراز أيرباص أي 320 انطلاقا من مطار أبوظبي الدولي، وقدمت لمسافريها خدمات القيمة المضافة التي توفرها "العربية للطيران" في مختلف مراكز عملياتها.

وقامت الشركة بتحديث تجربة زبائنها خلال الفترة الراهنة انسجاماً مع التوجيهات المحلية والعالمية وضمانا لتلبية كافة بروتوكولات ومعايير السلامة والصحة خلال كافة مراحلها.

عادل علي

التمويل سيساعدنا على سداد أسرع لبعض الديون المتخلدة بذمتنا

ويمكن للزبائن الآن حجز رحلاتهم مباشرة عبر الموقع الإلكتروني لشركة العربية للطيران أو التواصل مع مركز خدمة العملاء أو عبر وكلاء السفر. وتم تأسيس أول شركة طيران اقتصادي في أبوظبي بما يتماشى مع نموذج أعمال العربية للطيران لخدمات السفر منخفض التكلفة.

وجاء هذا المشروع استكمالاً للخدمات التي تقدمها الاتحاد للطيران من أبوظبي، لتلبية الطلب المتنامي في المنطقة على السفر الجوي الاقتصادي.

ويعود تاريخ طرح نموذج السفر الجوي الاقتصادي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2003، حيث تم إطلاقه في دولة الإمارات إبان إطلاق العربية للطيران، وحقق نمواً متسارعاً منذ ذلك الحين.

وتدير العربية للطيران، وهي شركة الطيران الوحيدة المدرجة بالبورصة في دولة الإمارات، العمليات الأساسية من مطار الشارقة، وهو يبعد نحو 30 كيلومترا عن مطار دبي الدولي مركز شركة طيران الإمارات.

وتعمل أيضا العربية للطيران من مطار رأس الخيمة ولديها أيضا أنشطة في مصر والمغرب.